

التحديات الراهنة للأمن الغذائي وسبل تعزيز الخبرات الزراعية

التنظيم والمشاركة:

نظمت جامعة ساسكس ومنظمة كارا والخبرات الأكاديمية السورية في شهر أيلول 2021 ورشتي عمل تشاركية في إطار مشروع مدونة أصوات زراعية سورية في كلاً من مدينة سرمداء في محافظة ادلب وجامعة حلب في المناطق المحررة في مدينة اعزاز في محافظة حلب.

تمت إدارة ورشات العمل من قبل الدكتور شاهر عبد اللطيف والدكتورة اسراء المشهور وبمساعدة كلاً من المهندس أنس أبو طربوش والمهندس سليمان جخيدم، وحضر الورشة ممثلين عن اهم الجهات الفاعلة في القطاع الزراعي والأمن الغذائي شملت السلطات المحلية والمجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني ومهندسين وبيطريين خبراء من القطاع الخاص.

المشاركين في ورشات العمل:

المكان	سلطات محلية	مجالس محلية	منظمات	جامعات	قطاع خاص	المجموع
سرمداء - ادلب	2	3	11	0	4	20
اعزاز - حلب	2	3	12	4	2	23
المجموع	4	6	23	4	6	43

المنهجية ومحاو النقاش:

تم تنفيذ ورشات العمل بمنهج النقاش المركز التشاركي، حيث تم اعداد مجموعة من الأسئلة حول المحاو الرئيسية للنقاش وتم توزيعها للمشاركين قبل موعد انعقاد ورشات العمل لإتاحة الوقت الكافي للمشاركين للتفكير واعداد مداخلاتهم خلال الورشات لضمان الحصول على نقاش واضح وعلمي وعملي.

تضمنت المحاو الرئيسية لورشات العمل المحاو التالية، انظر الملحق (أ):

- أهم التحديات الراهنة التي تواجه الأمن الغذائي
- أولويات تعزيز الأمن الغذائي والتنمية المستدامة
- سبل تعزيز الإرشاد الممارسات الزراعية الجيدة وتطوير الخبرات
- التعريف بمدونة أصوات زراعية سورية وسبل التعاون لتطويرها ونشرها على مجال أوسع.

مقدمة:

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الحيوية والهامة في سورية، ففي عام 2010، شكلت الزراعة 18% من الناتج المحلي الإجمالي لسورية، حيث يعتمد غالبية سكان الريف في البلاد على النشاطات الزراعية كمصدر أساسي لتأمين الدخل (منظمة الأغذية والزراعة، 2019). إلا أن أكثر من عشر سنوات من الصراع منذ 2011 أثرت بشكل ملموس على كافة القطاعات ومنها القطاع الزراعي مما أدى الى تراجع الإنتاج الزراعي في سورية عموما وفي شمال سورية خصوصا. وفقاً لإحصائيات الأخيرة للأمم المتحدة، يعاني أكثر من 12 مليون شخص في سوريا من انعدام الأمن

الغذائي، ويعاني 1.3 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الشديد (برنامج الأغذية العالمي، 2021). إلا أنه وعلى الرغم من هذه التحديات الخطيرة، لا تزال تشكل النشاطات الزراعية مصدر هاماً لسبل عيش ملايين السوريين ولاسيما في شمال سورية.

خلال العشر سنوات الماضية وفي سياق الصراع عملت المنظمات الإنسانية والتنمية على أولوية الاحتياجات العاجلة على المدى القريب من أجل التخفيف من الظروف الحرجة وضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المعرضين للخطر. حيث شكلت مشاريع الدعم الغذائي أولوية للتدخل بالإضافة إلى بناء القدرات وبعض المشاريع الزراعية قصيرة الأمد. بالتأكيد هذه التدخلات كانت ملحة وهامة ولكنها تفتقر إلى أحداث أثر متوسط وطويل الأمد، لذلك تبرز في الآونة الأخيرة أهمية التحول من المساعدات الإنسانية الطارئة إلى المشاريع التنموية لإحداث أثر تنموي مستدام، كما تبرز الحاجة الماسة لضرورة خلق فرص عمل ومواجهة التحديات الخارجية ولاسيما التغيير المناخي لتعزيز التعافي المجتمعي، حيث يمثل الانتقال من الاستجابة الطارئة إلى التنمية المستدامة تحدياً يستدعي العمل والتعاون بين أصحاب القرار والمنظمات الفاعلة والعاملين في القطاع الزراعي.

الأمن الغذائي والسيادة الغذائية:

توجد العديد من التعريفات للأمن الغذائي، وحسب منظمة الغذاء العالمي "يتحقق الأمن الغذائي عندما يتاح لجميع الناس، في جميع الأوقات، إمكانية الوصول المادي والاقتصادي إلى ما يكفي وآمن والغذاء المغذي لتلبية احتياجاتهم الغذائية من أجل حياة صحية ونشيطة." يركز هذا التعريف بشكل أكبر على الطبيعة متعددة الأبعاد للأمن الغذائي ويشمل: "توافر الغذاء، والحصول على الغذاء، والاستخدام البيولوجي للغذاء، مع استقرار هذه الأبعاد الثلاثة مع الوقت.

وتعرف السيادة الغذائية بأنها "حق الشعوب في إنتاج غذاء صحي ومناسب ثقافياً من خلال الأساليب السليمة والمستدامة بيئياً، وحقهم في تحديد طعامهم وأنظمة الزراعة. فهو يضع أولئك الذين ينتجون ويوزعون ويستهلكون الطعام في قلب النظم والسياسات الغذائية بدلاً من مطالب الأسواق والشركات". حيث تعطي السيادة الغذائية الأولوية للاقتصادات والأسواق المحلية والوطنية وتمكن الاسر الزراعية من انتاج وتوزيع واستهلاك الغذاء على أساس بيئي واجتماعي واقتصادي مستدام.

يركز هذين التعريفين ولاسيما في سياق الصراع على تنمية قدرة المجتمعات المحلية على انتاج الغذاء بالاعتماد على المعرفة الثقافية والموارد الطبيعية المتوفرة، وبالتالي تمكين الاسر الريفية من امتلاك القدرة على تأمين احتياجاتها الغذائية من خلال فهم السيادة الغذائية أكثر من توفير الغذاء والذي ربما يكون من الأسواق الخارجية وفقاً لمفهوم الأمن الغذائي.

نهدف من المقارنة بين هذين المصطلحين إلى ضرورة التركيز على تنمية قدرات المزارعين المحليين والاسر الريفية من انتاج الغذاء لوضعها في صلب السياسات التي يتم اتخاذها وتنفيذها من قبل المنظمات والجهات المحلية من أجل تنمية زراعية مستدامة في المستقبل.

مقومات الأمن الغذائي في شمال سورية

لابد من توفر مقومات أساسية لتحقيق تنمية زراعية مستدامة وتعزيز الامن الغذائي في شمال سورية. فلوضع أي خطط او استراتيجية لابد من تقييم الوضع الراهن وتحديد المقومات التي يمكن البناء عليها في سياسات التدخل لتعزيز الامن الغذائي. تم طرح هذه الأسئلة على المشاركين في ورشات العمل ومناقشتها، حيث يرى المشاركون ان هناك العديد من المقومات ومنها:

- **الموقع الجغرافي:** تتميز المناطق الزراعية في شمال سورية بتنوع مناخي وجغرافي يشمل: تنوع في الهطول المطري حيث تتراوح كميات الهطول المطري من أكثر من 600 الى حوالي 200 ملم سنويا، تنوع الترب من الطينية الثقيلة الى الرملية الخفيفة، تنوع في درجات الحرارة على امتداد المواسم الزراعية. هذا التنوع يمكن من زراعة العديد من المحاصيل الزراعية بما فيها الأشجار المثمرة والخضار والقمع والمحاصيل العلفية.
- **الموارد البشرية:** على الرغم من الظروف القاسية التي خلقها الصراع وادت الى هجرة آلاف الخبراء الزراعيين لخارج سورية وكذلك نزوح مآت آلاف المزارعين وتركهم لاراضيهم وكذلك تعطل النظام التعليمي الزراعي والإرشاد الزراعي إلا ان نسبة جيدة من الخبراء مازالوا يمارسون عملهم في المجال الزراعي واكتسبوا خبرة جيدة من خلال العمل في المنظمات المحلية والدولية، كما استفاد الكثير من المهندسين والمزارعين من التدريبات التي قدمتها المنظمات الإنسانية، بالإضافة الى توفر التكنولوجيا التي مكنت من مد جسور التواصل بين هؤلاء الخبراء في سورية والخبراء خارج سورية. وبالتالي تتوفر قاعدة جيدة من الموارد البشرية التي يمكن الاعتماد عليها في تصميم وقيادة برامج التنمية المستدامة في المستقبل القريب.
- **الأراضي الزراعية:** تتوفر الأراضي القابلة للزراعة والمزروعة بشكل كامل حاليا باستثناء بعض الأراضي الخارجة عن الزراعة لأسباب عديدة منها امنية ومنها النزوح وتوسع المخيمات. يعتبر هذا العامل من مقومات الامن الغذائي وبنفس الوقت يعتبر تحدي كونه محدود ولذلك الفرصة المتاحة هنا للتفكير في التوسع العمودي في الإنتاج وزيادة الإنتاجية في وحدة المساحة.
- **الثروة الحيوانية:** تشكل الثروة الحيوانية أحد أهم مكونات الأمن الغذائي ولاسيما في توفير المنتجات الحيوانية وتحقيق التوازن في التغذية للسكان. فعلى الرغم من انخفاض اعداد الثروة الحيوانية الى أكثر من 60% حسب التقديرات (لا توجد احصائيات دقيقة) إلا انها تتميز بتنوع كبير يشمل الأغنام والماعز والابقار والدواجن، وكذلك توفر الخبرات الزراعية القادرة على رعايتها وتطويرها. ولذلك فإن الثروة الحيوانية في شمال سورية تمتاز بمرونة عالية وقابلية للزيادة بسرعة بحال توفر الظروف والقدرات اللازمة لذلك ومن أهمها توفر الاعلاف والرعاية الطبية والتصنيع الغذائي.
- **تمازج الثقافات الزراعية وتبادل الخبرات:** أدى نزوح لبعض المزارعين ومربي الثروة الحيوانية من مناطقهم الى مناطق جديدة في الشمال السوري الى ظهور أنواع من الزراعات وأساليب في تربية الحيوانات لم تكن معروفة من قبل لدى السكان في المناطق التي تم النزوح عليها. حيث نقل هؤلاء المزارعين خبراتهم معهم وتمكن البعض منهم من استئجار ارض زراعية وتطبيق ما تعلمه وبالتالي نقل ثقافة زراعية جديدة للمجتمع المضيف. وبنفس الوقت تعلم بعض النازحين أساليب زراعية أيضا لم تكن معروفة لديهم من المجتمع المضيف مما أدى الى خلق بيئة لتبادل الخبرات لتطوير الزراعة ولاسيما ادخال بعض أنواع الزراعات مثل النباتات الطبية والعطرية والري الحديث وإنتاج المحاصيل العلفية ورعاية الثروة الحيوانية

وغيرها من الأساليب الزراعية. وبالتالي يرى المشاركون انه في المحصلة أدى هذا التنوع والتبادل الى تنمية القدرات لدى المزارعين لزيادة الإنتاج كما ونوعا.

- **الموارد المالية:** يتم تخصيص مبالغ مالية كبيرة من قبل المانحين لتنفيذ المشاريع الاغاثية، حيث يرى المشاركين ان هذه الموارد ستكون من مقومات التنمية المستدامة فيما لو تم استشماها بالشكل الصحيح وتوجيهها للمشاريع التنموية المستدامة.

أهم التحديات التي تواجه الإنتاج الزراعي والحيواني

- استمرار الصراع لأكثر من عشر سنوات أدى الى ظهور العديد من التحديات في ظل النزوح وعدم الاستقرار ومنها:
 - **غياب الرقابة على المبيدات والأسمدة التي يتم استيرادها عبر المعابر الحدودية:** يعتبر غياب الرقابة على المبيدات والاسمدة امر خطير جدا وذو أثر بعيد المدى ولاسيما على التربة والبيئة بسبب دخول مبيدات مضرّة بالصحة وتترك أثر ضار بالتربة لا يمكن علاجه بسهولة، كما ان نوعية وجودة بعض الأسمدة والمبيدات منخفضة جدا مما يزيد تكاليف الإنتاج وهدر الوقت وفقدان المحاصيل في بعض الحالات وبالتالي تعرض المزارعين لخسائر فادحة في نهاية المواسم الزراعية التي تكون غير مجدية بهذه الحالة. تعود أسباب عدم وجود رقابة الى أسباب منها عدم توفر المخابر والخبرات اللازمة ونقص في الحوكمة ووضع سياسات للاستيراد والتصدير. حيث يرى المشاركون ولاسيما في القطاع الخاص ان دخول مواد ذات نوعية متدنية لاثرت على عملهم أيضا في تسويق منتجات ذات نوعية جيدة نتيجة الفارق الكبير في الأسعار، حيث يبرز عامل هام هنا وهو ضرورة توعية المزارعين لخطورة استخدام مدخلات زراعية متدنية الجودة على الرغم من أسعارها المنخفضة.
- **محدودية التسويق:** يقتصر تسويق المنتجات الزراعية حاليا على الأسواق المحلية نتيجة ضعف سياسات التصدير وغياب برامج لدعم تصدير المنتجات المحلية. تتنوع الأسباب التي أدت الى ضعف تسويق المنتجات للأسواق الخارجية ومنها: غياب الجهات والمخابر التي يمكنها اصدار وثيقة منشأ لهذه المنتجات ومطابقتها للمواصفات المطلوبة في الأسواق الخارجية، بالإضافة الى نقص الخبرات ولاسيما لدى المزارعين بمتطلبات الأسواق الخارجية وفرص المنافسة مثل المنتجات العضوية والمحاصيل الطبية.
- **ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وجودتها:** وهذا يعود الى غياب تصنيع هذه المنتجات محليا والاعتماد بشكل شبه كامل على الاستيراد نتيجة تدير المشاة الصناعية المحلية، بالإضافة الى غياب المراقبة على الجودة كما ذكرنا سابقا.
- **ارتفاع أسعار الوقود:** تعتبر تكاليف الوقود العالية اللازمة لري المحاصيل الزراعية أحد اهم معوقات التوسع العمودي في الإنتاج الزراعي وتوقف بعض المشاريع الزراعية التي تعتمد على الري وتحول المزارعين للزراعة البعلية فقط.
- **محدودية وضعف إدارة المصادر المائية:** تعتمد الزراعة المروية في شمال سورية بشكل رئيسي على مياه الابار الجوفية وبشكل محدود على الأنهار مثل نهر العاصي ونهر عفرين ونهر الفرات. حيث تعاني هذه المصادر من ضعف في الإدارة وغياب للمشاريع الري الاستراتيجية مثل اقنية الري وضخ المياه من الأنهار بعد تدميرها خلال سنوات الحرب. ان الاعتماد على مياه الابار الجوفية أيضا بشكل تحدي للمزارعين بسبب

- ارتفاع تكاليف الوقود وغياب الإدارة الرشيدة التي ستؤدي الى انخفاض مستوى المياه الجوفية وتوقف العديد من الابار في حال الاستمرار في استخدام المياه في طرق الري التقليدية.
- **سياسات المانحين ونوعية المشاريع المنفذة من قبل المنظمات** والتي في غالبيتها مشاريع ينتهي أثرها بانتهاك المشروع. حيث تركز المشاريع المنفذة حالياً على تلبية الاحتياجات الحالية قصيرة الأمد دون التركيز على المشاريع المستدامة طويلة الأمد.
 - **ضعف تنسيق العمل الزراعي بين المؤسسات الحكومية والمجالس المحلية والمنظمات:** يعتبر هذا التحدي عامل يعيق التخطيط على مستوى شمال سورية ويؤدي الى غياب الخطط الزراعية المتكاملة والتي تسبب في بعض الأحيان عدم المساواة في توزيع الدعم الزراعي بين المزارعين، حيث تبلغ نسبة تغطية الاحتياجات في بعض المناطق أكثر من 100% وفي بعض المناطق تقل عن 20% من الاحتياجات الفعلية بالإضافة الى تكرار نفس المشروع في المنطقة نفسها دون احداث اثر إيجابي حقيقي. يعود هذا الى عدم وجود منصة محلية او حكومية تنظم عمل المنظمات الإنسانية وغياب الدور الحكومي ايضاً.
 - **غياب او تعطيل دور الجمعيات الفلاحية المحلية:** كانت هذه الجمعيات قبل عام 2011 تقوم بدور مهم في الضمان الزراعي وتسهل حصول المزارعين على الخدمات الزراعية والقروض وغيرها من مستلزمات الإنتاج. ان غياب دور الجمعيات الفلاحية في الوقت الراهن يعيق تنفيذ مشاريع تنمية على مستوى التجمعات الزراعية وبالتالي حصر الدعم بالأفراد عبر مشاريع صغيرة.
 - **عدم وجود فرص تمويلية لدعم للمزارعين:** أدت سنوات الصراع الطويلة الى استنزاف مدخرات المزارعين وبالتالي ضعف قدرتهم المالية مما أدى الى تحولهم الى الزراعات التقليدية البعلية التي لا تحتاج الى الكثير من النفقات. غياب الدور الحكومي وضعف التمويل وعدم الاستقرار الأمني كلها عوامل أدت الى غياب المصارف الحكومية التي كانت تساعد المزارعين في تأمين مستلزمات الإنتاج وقت الزراعة ليتم سداد القروض بعد الحصاد.
 - **الجفاف:** أثر الجفاف وانخفاض معدل الامطار في المرسم الزراعي لعام 2021 بشكل كبير على الإنتاج الزراعي، حيث أدى الى انخفاض انتاج القمح لأكثر من 50% وفق تقديرات غير رسمية وكذلك الى تراجع انتاج المحاصيل العلفية ولاسيما الشعير. تأثرت الثروة الحيوانية بشكل كبير حيث تشير التقديرات الى انخفاض اعدادها لأكثر من 40% مقارنة بالعام الماضي (لا توجد احصائيات رسمية دقيقة). بالإضافة الى انخفاض مساحة المراعي الطبيعية ومراعي الثروة الحيوانية على مخلفات المحاصيل لأكثر من 40%
 - **تناقص إنتاج القمح لتحول المزارعين للزراعات البديلة:** ويعود هذا الانخفاض للعديد من الأسباب منها ارتفاع تكاليف الإنتاج للقمح ولاسيما الوقود والجفاف وبالتالي انخفاض العائد الاقتصادي من زراعة القمح مقارنة مع المحاصيل البديلة مثل الكمون والحبّة السوداء التي تمتاز بانخفاض تكاليف الإنتاج وارتفاع أسعارها وبالتالي تحقيق عائد اقتصادي اعلى مقارنة مع القمح.
 - **ضعف الارشاد الزراعي وغياب الحلول التطبيقية و البحث العلمي:** على الرغم من تنفيذ بعض نشاطات التوعية الزراعية وبناء القدرات إلا ان الارشاد الزراعي مازال عاجزاً عن تلبية احتياجات المزارعين ولاسيما في التدريب العملي من خلال الحقول الارشادية ومراكز تقديم خدمات الارشاد الزراعي والبحث العلمي.

أهم الأولويات التي ينبغي العمل عليها لتعزيز الأمن الغذائي

- التحول نحو مشاريع التنمية المستدامة والمشاريع التي تخلق فرص عمل ومصادر دخل للمزارعين والقوى العاملة الزراعية.
- زيادة الإنتاجية في وحدة المساحة واستعادة الأراضي الزراعية نظراً لمحدودية الأراضي الزراعية مقارنة بعدد السكان الذي تضاعف بسبب النزوح من 20 مليون نسمة قبل 2011 إلى أكثر من 40 مليون نسمة مما شكل استنزفاً للمصادر الطبيعية ولاسيما المياه والغابات والمراعي، علماً أن المساحات المزروعة أيضاً تناقصت بسبب التوزيع العشوائي للمخيمات على أراضي زراعية.
- إنشاء صندوق زراعي لتوفير قروض للمزارعين واعتماد سياسة الدعم الجزئي لمدخلات الإنتاج بدل التوزيع المجاني ولاسيما للمزارعين ذوي الحيازات المتوسطة والكبيرة وتسهيل منح القروض للمزارعين ولاسيما لشراء آلات ومعدات جديدة.
- الحفاظ على التنوع في الإنتاج الزراعي لتلبية احتياجات الأسواق المحلية ووضع الخطط الزراعية التي تراعي التوجه نحو الزراعات التي يمكن تصديرها بشكل مدروس بحيث لا يؤثر سلباً على الاحتياجات للسكان ولاسيما محصول القمح والمحاصيل العلفية.
- التخطيط لتنفيذ مشاريع تأهيل البنية التحتية لمشاريع المياه الري ودعم التحول للري الحديث (الري بالتنقيط) وإدارة المياه وتطبيق أساليب الاستفادة من مياه الأمطار والمياه الرمادية.
- دعم المشاريع الصغيرة للثروة الحيوانية كمشاريع مشتقات الألبان والأجبان ومشاريع التصنيع الغذائي.
- تعزيز دور الإرشاد الزراعي وتدريب المهندسين الزراعيين الخريجين الجدد لتطوير خبراتهم العلمية العملية وإنشاء محطات الأرصاد الجوية ومراكز التنبؤ المبكر بالأمراض.
- اعتمداً لجنة لتنسيق العمل بين السلطات المحلية والمنظمات وأصحاب القرار.
- إنشاء قاعدة بيانات موحدة والاستفادة من البيانات المتوزعة لدى المنظمات وتفعيل دور الإحصاء الزراعي.

التحديات التي تواجه تطوير الإرشاد الزراعي

- ضعف مستوى التعليم الجامعي ولاسيما الجانب العملي للمهندسين الزراعيين والبيطريين الخريجين الجدد.
- هجرة الكفاءات الزراعية وخبراء الإرشاد الزراعي وتدمير مراكز البحوث مما أدى إلى تعطل نظام الإرشاد الزراعي (الحكومي سابقاً) وبالتالي عجز الإرشاد الزراعي بوضعه الحالي من تقديم حلول وإرشادات للمشاكل الزراعية التي يعاني منها المزارعين ومربي الثروة الحيوانية، حيث يقتصر الإرشاد الزراعي حالياً على الصيدليات الزراعية الخاصة التي تقدم هذه الخدمات.

- غياب الفعاليات الإرشادية العامة وغياب دور مركز المعلومات الزراعية في تقديم الندوات والورشات الإرشادية التطبيقية من خلال الحقول والايام الحقلية وتنفيذ التجارب لدى المزارعين لرفع قدراتهم واقناعهم بالأساليب الزراعية التي تضمن زيادة الانتاج كما ونوعا.

أولويات تطوير الإرشاد الزراعي وبنيته التحتية

- ادخال برامج التدريب العملي لطلاب الهندسة الزراعية وطلاب الطب البيطري وربطها بنشاطات ومشاريع المنظمات.
- تدريب المهندسين والبيطريين العاملين في مجال الإرشاد الزراعي على تقنيات واساليب الإرشاد الزراعي ليكونوا مقنعين أكثر ويمتلكون مهارات التواصل والاقناع مع المزارعين.
- إنشاء مراكز بحوث الزراعية وحقول إرشادية لتنفيذ التجارب الحقلية ونقل الخبرات للمزارعين الذين يفضلون التعلم من اقرانهم المزارعين ومن خلال التطبيق الحقل.
- إنتاج وسائل إرشادية مرئية مثل الفيديوهات الإرشادية الى جانب المدونات الصوتية، وتنظيم الندوات وورشات العمل التشاركية.
- انشاء محطات مناخية للتنبؤ الجوي وللإنذار الزراعي المبكر.
- تطوير برنامج المدونة الصوتية بحلقات لا تتجاوز مدتها 15 دقيقة وتعالج موضوع محدد يحتاجه المزارع في الوقت المحدد كعملية رش مبيد ما او في تسميد محصول ما او معالجة مرض ما. بالإضافة الى انتاج فيديوهات إرشادية توضح طرق الزراعة ومنشورات خاصة توزع في وقت الحاجة اليها وكذلك تخصيص خط ساخن ويوم في الاسبوع لتلقي الاتصالات من قبل المزارعين والرد عليها من قبل خبراء مختصين حول موضوعات زراعية هامة وزيادة عدد الخبراء العاملين في برنامج المدونة.

التوصيات العاجلة

- اعتماد سياسات صارمة لمراقبة المدخلات الزراعية المستوردة ولاسيما المبيدات والاسمدة، وتزويد المعابر بالمخابر والخبرات اللازمة.
- دعم وتشجيع المشاريع الصناعية المحلية لتصنيع مستلزمات الانتاج ولاسيما الازمدة والاعلاف والمعدات الزراعية وانايب الري والبذار المحلي وغيرها.
- التحول لطرق الري الحديثة ودعم المزارعين بقروض ميسرة وكذلك التحول لاستخدام الطاقة الشمسية كمصدر للطاقة في عمليات الري وبالتالي تحقيق استدامة أفضل وحماية المصادر الطبيعية والبيئة.
- الادارة الرشيدة لمصادر المياه ودعم مشاريع الري الاستراتيجية والتحول لطرق الري الحديث مثل الري بالتنقيط.
- تعزيز مبدأ التشاركية والتعاون بين الجهات الفاعلة في القطاع الزراعي واحداث منصة محلية لتنسيق المشاريع التنموية بإشراف السلطات المحلية. علما ان الأمم المتحدة عبر منصة الأمن الغذائي وسبل العيش تقوم بهذا الدور الحيوي على مستوى المنظمات الانسانية.

- انشاء الجمعيات الفلاحية التعاونية وتعزيز دورها في المشاريع التنموية المستدامة عبر تنظيم المزارعين في جمعيات فلاحية بإشراف المجالس المحلية والسلطات المحلية لتكون قادرة على ادارة مشاريع تنموية على مستوى القرى والبلدات وبالتالي القدرة ايضا على ادخال التكنولوجيا والاساليب الزراعية الحديثة من اجل تنمية مستدامة وادارة رشيدة للمصادر الطبيعية المتاحة.
- دعم المزارعين لزراعة المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والتركيز على دعم سلسلة القيمة لهذه المحاصيل لضمان زراعتها وتسويقها وتحقيق عائد اقتصادي يشجع المزارعين على الاستمرار في انتاجها.
- دعم مربّي الثروة الحيوانية بالأعلاف المركزة ودعم انتاج المحاصيل العلفية وانتاج الاعلاف المركزة محلياً من خلال دعم التصنيع المحلي في القطاع الخاص وعدم الاعتماد على استيراد الاعلاف من الدول المجاورة. بالإضافة الى دعم انتاج المحاصيل العلفية وإدخال محاصيل جديدة مثل فول الصويا والبرسيم.
- تطوير مبادرات الارشاد الزراعي القائمة وربطها بتدريبات عملية من خلال انشاء الحقول الارشادية وكذلك دعم المشاريع البحثية ولاسيما الابحاث التي تركز على تطوير اساليب الانتاج التقليدية وادخال اساليب زراعية جديدة، بالإضافة الى انشاء المخابر المتخصصة مثل مخابر تحليل التربة والاسمدة والمبيدات.